

واقع التعليم الجامعي الحكومي والاهلي في العراق مع اشارة خاصة لمحافظة بغداد للمدة 2003 - 2018

special public and private university education in Iraq a The reality of
of the Baghdad governorate for the period (2003- 2018) participation

أ.م. د ستار جابر عمران / المشرف
Dr.Sattar Jaber Omran
Jabersattar165@gmil.com

سناء سالم حميد / الباحث
Sanaa Salim Hameed
Sanahsalim7@gamil.com

كلية الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية

الكلمة المفتاحية: التعليم الجامعي، الحكومي، الاهلي

Keywords: University Education, Governmental, Private

المستخلص:

يُعدّ التعليم بصورة عامة والتعليم الجامعي بصورة خاصة، احد عوامل الإنتاج الأساسية وقوة العمل ذات الدور المؤثر في التنمية الاقتصادية. وترتب على ذلك التساؤل بشأن دور التعليم الجامعي الأهلي، هل إن توسع دور هذا القطاع في النشاط الاقتصادي سيفضي إلى المزيد من النمو، أم على العكس من ذلك؟ علماً سيؤدي خريجو هذا القطاع الى إحداث ضغط إضافي على سوق العمل، يهدف البحث الى التعرف على مدى كفاءة مخرجات الجامعات والكليات (الحكومية و الاهلية) النوعية والكمية، على وفق احتياجات سوق العمل العراقي. ومن أهم الاستنتاجات التي توصلت لها الباحث استوعب التعليم الجامعي الأهلي الفائض من الطلبة الذين لم يلتحقوا في الجامعات الحكومية وليس المتميز منهم، إذ كانت معدلات القبول في الأقسام العلمية والهندسية وحتى الإنسانية في الكليات المبحوثة تنسم بالانخفاض مقارنة بمثيلاتها في الكليات الحكومية. وايضاً من اهم التوصيات التي توصلت اليها ضرورة التزام دائرة القبول المركزي في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بقبول الأعداد المخططة والمرسلة من قبل الجامعات الاهلية وعدم إضافة أعداد إضافية؛ كون ذلك يؤدي إلى خلل في تطبيق معايير الجودة، وهذا ينعكس سلباً على كفاءة الخريج.

Abstract

Education in general and university education in particular, is one of the basic production factors and the labor force that plays an influential role in economic development.

The importance of the research is to know the reality of private university education, in preparation for supporting and enhancing the positive aspects, and knowing the negatives and addressing them.

The problem of the research lies in the fact that public and private university education in Iraq has faced a great quantitative development in recent times. It is necessary to note the extent of the contribution of private university education to economic development, and through this, questions began about the role of private

university education, is the expansion of the role of this sector in the activity The economy will lead to more growth, or vice versa? Noting that the graduates of this sector will cause additional pressure on the labor market, The research aims to identify the efficiency of the outputs of universities and colleges (governmental and private) qualitative and quantitative, according to the needs of the Iraqi labor market. Among the most important conclusions reached by the researcher, the private university education absorbed the surplus of students who did not enroll in public universities and not the distinguished among them, as the acceptance rates in the scientific, engineering and even humanitarian departments in the colleges investigated were low compared to their counterparts in government colleges.

Also, one of the most important recommendations that I reached is the necessity of the commitment of the Central Admission Department in the Ministry of Higher Education and Scientific Research to accept the planned numbers sent by private universities and not to add additional numbers; This leads to a defect in the application of quality standards, and this negatively affects the efficiency of the graduate.

المقدمة

يُعدّ التعليم الجامعي المحور الرئيس والأساس في دول العالم كافة؛ لدوره المهم في تنمية الوعي الثقافي والمعرفي وإنتاج رأس مال بشري مؤهل ومتكيف مع احتياجات المجتمع، وهذا مما دفع أغلب الدول أن تجعل التعليم الجامعي في أعلى سلم أولوياتها، ونظراً لزيادة التنافس ما بين المؤسسات التعليمية على تحقيق الجودة في التعليم والتميز والتفوق، قامت الدول بوضع نماذج ومخططات لتقييم واقع مستوى التعليم فيها وتقويمه، أذ يتم به النهوض والارتقاء بمستوى التعليم، ويؤدي هذا النظام إلى تحقيق الجودة في العملية التعليمية وتقديم مخرجات مناسبة مع سوق العمل، وبناءً على ذلك قامت كل دولة بصياغة مجموعة من المعايير التي تناسب بيئتها التعليمية.

وقد شهد العراق في الأعوام الأخيرة ضعف في مستوى التعليم الجامعي وتدنيه؛ بسبب تزايد أعداد المؤسسات التعليمية في القطاع الخاص، مع تزايد في أعداد الطلبة فوق الطاقة الاستيعابية في مؤسسات القطاع العام والخاص، تقديم مخرجات غير كفوءة وغير متوافقة مع متطلبات سوق العمل، وزيادة البطالة، وهذا ما دفع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية لإعداد معايير الاعتماد المؤسسي الخاصة والمناسبة للبيئة العراقية، لتحسين مستوى التعليم أسوةً بالدول الأخرى المتطورة.

وبناءً على ذلك جاءت هذه الدراسة لتقييم الواقع التطبيقي لعينة من الجامعات والكليات الحكومية والأهلية في العراق.

أهمية البحث: تنطلق أهمية البحث مما يأتي:

1- توضيح أهمية التعليم الجامعي في بناء المجتمع وتنميته من أجل زيادة الانتاجية.

2- توضيح الجوانب التي تؤثر على أداء التعليم الجامعي؛ وذلك تمهيداً لدراساتها بشكل اعمق وادق، والذي يمكن ان تستفيد منه وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وأيضاً الكليات الأهلية من اجل زيادة ترصين مخرجاتها بما يتلائم مع واقعها التنموي في العراق .

مشكلة البحث: شهد التعليم الجامعي الأهلي في العراق بشكل عام وفي محافظة بغداد بشكل خاص، تطوراً كمياً ونوعياً بشكل كبير ولافت في الآونة الأخيرة، ولابد من ملاحظة مدى مساهمة التعليم الجامعي الأهلي في التنمية الاقتصادية، وترتب على ذلك تساؤل (بشأن دور التعليم الجامعي الأهلي)، هل ان توسع دور هذا القطاع في النشاط الاقتصادي سيفضي الى المزيد من النمو، أم على العكس من ذلك ؟

فرضية البحث: ان مسارات التكامل المؤسسي والعلمي ما بين التعليم الجامعي الاهلي والحكومي من شأنه ان يعزز تحقيق اهداف التنمية المستدامة.

هدف البحث: يهدف البحث الى التعرف على مدى كفاءة مخرجات الجامعات و الكليات (الحكومية والأهلية) النوعية والكمية، على وفق احتياجات اسواق العمل العراقية، والتعرف على مدى الرصانة العلمية التي تتمتع بها الجامعات العراقية، وتقديم المقترحات والحلول المناسبة للمشاكل التي تواجه التعليم الجامعي، لكي تساعد على زيادة كفاءة الموارد البشرية فيها.

منهجية البحث: اتبع البحث استعمال المنهج الاستقرائي و بالاعتماد على الأسلوب الوصفي التحليلي في عرض البيانات والمعلومات الواردة في البحث لواقع التعليم الجامعي الحكومي والأهلي في العراق وتحديداً في محافظة بغداد.

الحدود الزمانية والمكانية للبحث: الحدود الزمانية فقد تم اعتماد السنوات (2003 - 2018)، لكون اغلب الكليات انشأت وتوسعت وازد اعداد الخريجين وتفاقت مشكلة البطالة خلال هذه المدة. اما الحدود المكانية يتحدد البحث بدراسة واقع التعليم الجامعي الحكومي والاهلي في العراق مع اشارة خاصة لمحافظة بغداد؛ وذلك لأهمية الجامعات الاهلية باعتبارها مكملة للجامعات الحكومية، وعلى اعتبار ان معظم الجامعات تتركز في محافظة بغداد.

محتويات البحث: ولغرض انجاز هذا البحث فقد تناول ثلاثة مباحث، تطرق المبحث الأول نشوء وتطور التعليم الجامعي الأهلي في العراق واسبابه، مزاياه، اهدافه، وقد تطرق المبحث الثاني الأهمية النسبية للتعليم الجامعي الأهلي مقارنة بالتعليم الجامعي الحكومي في محافظة بغداد، والمبحث الثالث مقترحات تطوير وإصلاح نظام التعليم الجامعي الأهلي في العراق.

المبحث الاول، نشوء وتطور التعليم الجامعي الأهلي في العراق واسبابه، مزاياه، اهدافه

يُعد التعليم الجامعي الأهلي نمطاً من أنماط التعليم العالي وقطاعاً مهماً، إذ يعد تعليمياً موازياً للتعليم الحكومي ويسهم في تطوير الجانب العلمي لزيادة المنافسة العلمية مع الجامعات الحكومية، هذا فضلاً عن توظيف طاقات المجتمع وإمكانياته العلمية والمادية في عملية البناء العلمي للمساهمة في النهضة من خلال إيجاد اختصاصات مكملة للاختصاصات الموجودة في الجامعات الحكومية لكي تؤسس قاعدة علمية متنوعة تلبي احتياجات المجتمع (مي حمودي عبدالله الشمري، 2011، ص9). يرجع تاريخ التعليم العالي الأهلي في العراق إلى عام 1963، إذ تأسست الكلية الجامعة ببادرة من نقابة المعلمين، وفي سنة 1968 تم إلغاء اسم الكلية الجامعة ليحل

محله اسم الجامعة المستنصرية الأهلية التي خرجت عدداً من المدرسين والمعلمين الجامعيين ورفدت دوائر الدولة بالموظفين، وفي عام 1974 صدر القرار المرقم (123) بتاريخ 1975/9/1 الخاص بإعادة تنظيم الجامعات في العراق لتصبح الجامعة المستنصرية مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي الرسمية، لقد كان عام (1987-1988) الانطلاقة الفعلية لإدراك أهمية التعليم العالي الأهلي في العراق إذ صدر القرار رقم (814) لسنة 1987 والذي سمح بموجبه بتأسيس ثلاث كليات أهلية في العراق بمختلف الفروع الإنسانية والعلمية إذ توفرت الشروط المطلوبة للتأسيس وبالفعل تم تأسيس ثلاث كليات أهلية وهي كلية التراث وكلية المنصور وكلية الرافدين في بغداد، وبدأت الدراسة فيها في العام الدراسي 1988 - 1989 وفي عام 1990 أفتتحت كلية المأمون كأول كلية في ذلك العام من قبل نقابة المعلمين - المركز العام (غسان زكي كاظم، 2001، ص10)، وفي عام 1993 تم فتح كلية شط العرب من قبل اتحاد الحقوقيين - فرع البصرة، وكلية المعارف الجامعة التي فتحت من قبل جمعية الآداب الإسلامية - فرع الأنبار، وفي عام 1994 أفتتحت كلية الحداثة الجامعة من قبل نقابة المحاسبين والمدققين وجمعية الاقتصاديين - فرع نينوى. وشهد 21 آب لعام 1996 صدور قانون الجامعات والكليات الأهلية رقم (13) والذي تم تعديله بقانون (57) لسنة 2000، وقد نظمت به أحكام قانون الجامعات الأهلية وعملية الاستحداث والكيفية التي يتم بها إدارة المؤسسات التعليمية من النواحي كافة، في العام نفسه تم إفتتاح كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة من قبل جمعية الاقتصاديين العراقيين / المركز العام عام 1996، وكذلك كلية اليرموك الجامعة تم تأسيسها من قبل اتحاد الأدباء والكتاب العراقيين - المركز العام، كما افتتحت كلية بغداد للصيدلة من قبل نقابة صيادلة العراق عام 2000 (ابراهيم خليل العلاف، 2009). بعد التاسع من نيسان عام 2003 والتغيرات والتطورات الكبيرة التي حدثت على مستوى الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والانفتاح الذي شهدته البلاد من النواحي العلمية والتكنولوجية وعودة الكفاءات الأكاديمية من الخارج إلى العراق إزدادت مشاركة القطاع الاهلي في التعليم العالي وإنشاء الجامعات الخاصة في العراق، إذ تم في عام 2004 إفتتاح جامعة أهل البيت في كربلاء من قبل مؤسسة الصادق فرع من المقر الرئيسي في الولايات المتحدة - لوس أنجلوس والكلية الإسلامية الجامعة من قبل مجموعة من التدريسيين في النجف الاشرف، وكلية دجلة الجامعة في بغداد، وفي عام 2005 تم فتح ثلاث كليات هي كلية الشيخ محمد الكسنزان الجامعة من قبل المركز العلمي للتصوف والدراسات الروحية، وكلية الدراسات الانسانية الجامعة المفتوحة في النجف الاشرف، وكلية مدينة العلم الجامعة في بغداد واللذان فتحتا من قبل مجموعة من التدريسيين.

وفي مطلع شباط 2005 أصدرت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إعلاناً جاء فيه ان الكليات الاهلية التي تأسست بموجب قانون الجامعات والكليات الاهلية رقم (13) المعدل معترف بها من قبل الوزارة، ويتمتع خريجو هذه الكليات بالحقوق والامتيازات نفسها التي يتمتع بها خريجو الكليات الرسمية في الجامعات العراقية (نص اعلان وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 3، 2005 شباط) وتنامي تأسيس الكليات الاهلية إذ تم افتتاح 8 كليات اهلية في عام 2010 وهي كلية الرشيد الجامعة في بغداد، وكلية العراق الجامعة في البصرة، وكلية صدر العراق

الجامعة في بغداد، وكلية القلم الجامعة في كركوك، وكلية الحسين (ع) الهندسية الجامعة في كربلاء، وكلية الحكمة الجامعة في بغداد، وكلية المستقبل الجامعة في بابل، وكلية الامام الجامعة في صلاح الدين.

جاء هذا التوسع في إنشاء الجامعات والكليات الاهلية بدافع النهوض بمستوى التعليم العالي في العراق وتلبيةً لاحتياجات المجتمع المتغيرة، ومع استمرار هذا التوسع في الكليات الاهلية أصبح عددها (45) كلية أهلية لغاية عام 2014 موزعة في أنحاء مختلفة من البلاد.

إن المادة الثانية من قانون الجامعات والكليات الاهلية رقم (13) لسنة 1996 بينت أهداف الجامعة أو الكلية الاهلية وذلك بالإسهام في إحداث تطورات كمية ونوعية في الحركة العلمية والثقافية والتربوية، وفي البحث العلمي بمختلف نواحي المعرفة النظرية والتطبيقية، مستنيرة بالتراث العربي والاسلامي والتربية الوطنية القومية وتلتزم بالخط الوطني المستند إلى وحدة الشعب (قاسم تركي عواد، 2009، ص56).

أسباب نشوء التعليم الجامعي الاهلي في العراق: إن العلاقة بين الجامعات الحكومية والاهلية هي ليست علاقة تنافسية كما يعتقد البعض بقدر ما هي علاقة تكاملية ومتممة احدهما للأخرى، وعليه يعتبر التعليم الجامعي الاهلي هو احد الروافد المتممة او المكملة للتعليم العالي الحكومي والذي يزود المجتمع بكوادر متخصصة في مجالات العلوم والمعرفة المختلفة (محمد طاقة الربيعي، 2010، ص65).

إن إنشاء الجامعات والكليات الاهلية خضعت وتخضع لجدل طويل منذ بدء التفكير بها كأسلوب عمل مرافق أو بديل للتعليم العالي الحكومي، فهناك من يؤيد وجود مؤسسات التعليم العالي الخاصة، ويرجح وجهة نظره بالأسباب التالية (جمال علي الدهشان، 2003، ص859):

1- تؤدي مؤسسات التعليم العالي الخاصة إلى زيادة مساهمة المؤسسات والشركات الاهلية و رجال الاعمال والمال في تحمل تكاليف التعليم في البلد من خلال دخولهم في مجال الاستثمار في التعليم العالي، وهذا يعزز دور تلك المؤسسات في رسم سياسات التعليم العالي، ناهيك عن أنهم يرون ان القطاع الخاص أقدر على تلمس حاجة السوق للخريجين.

2- ضعف الكفاءة الإدارية والاقتصادية والانتاجية لدى مؤسسات القطاع العام، مقارنة بمؤسسات القطاع الخاص، وهو الدافع الرئيسي وراء تشجيع القطاع الخاص للدخول في مجال الاستثمار في التعليم العالي، ومن الامثلة على ذلك قبول تخريج طلبة في تخصصات لا يحتاجها سوق العمل فضلاً عن الهدر المالي المتمثل في وجود عدد هائل من الكوادر الإدارية، عدم وجود الحوافز لمن يجد ويجتهد أو الرادع لمن يهمل ويتقاعس.

3- إن مؤسسات التعليم العالي الاهلية من السهل إدارتها على أسس اقتصادية، وانعكاس ذلك على جودتها من خلال الاستغلال الامثل للموارد المتاحة، مثل ترشيد الانفاق وربط الاجور والحوافز بالكفاءة الانتاجية فضلاً عن تمتع تلك المؤسسات بالمرونة التي تجعلها أقدر على التكيف مع المتغيرات المحلية والدولية

4 - ان مؤسسات التعليم العالي الخاصة تخفف من العبء الذي تتحمله الدولة، وتزيد من سرعة انتشار مؤسسات التعليم العالي مما يزيد القدرة الاستيعابية لتلك المؤسسات، وبالتالي تخفيف

الضغط على الجامعات والكليات الحكومية، مما يمكنها من تحسين مخرجاتها، كما يؤدي الى خلق تنافساً حميداً بين القطاعين العام والخاص، مما يسهل الوصول إلى الافضل.

5- وجود وانتشار مؤسسات التعليم العالي الخاصة في الداخل يساعد على الحد من هجرة الطلبة للدراسة على حسابهم الخاص في الخارج، خصوصاً في الاجواء والظروف السياسية والامنية الراهنة .

6- إن تحمل الطلبة لتكاليف دراستهم بما في ذلك الرسوم الدراسية، عاملاً هاماً يحثهم على الجد والاجتهاد و الإهتمام بالتحصيل العلمي، إذ انهم يحاولون التفوق والتخرج في وقت قياسي وذلك لخفض التكاليف.

7- إيجاد نوع من المنافسة بين مؤسسات التعليم العالي الحكومي والأهلي لمصلحة الطالب، وهذا ما ظهر بوضوح من خلال شمول الكليات الاهلية أسوةً بالكليات الحكومية بالامتحانات المركزية(محمد طاقة الربيعي، مصدر سابق، ص71).

8- لقد قلل التعليم الجامعي الاهلي قدر الامكان من هجرة الكفاءات العلمية من خلال توفير فرص عمل ذات مردود مالي جيد قياساً بنظيرتها في التعليم الحكومي(مصعب عبد السلام طه، وعد الله جاراالله، 2000، ص164).

9 - تم انشاء هذا النوع من التعليم، بسبب زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي فضلاً عن قصور الكليات الحكومية عن استيعاب هذه الاعداد من خريجي المراحل الثانوية هذا من جانب، ومن جانب آخر إتاحت الفرصة امام الموظفين والافراد الذين فاتتهم فرصة الالتحاق بالدراسة الجامعية بسبب ظروفهم القاهرة(عبد الناصر علك حافظ، حسين وليد حسين، 2012، ص32).

مزايا التعليم العالي الاهلي في العراق: أصبح إنشاء الكليات الاهلية أحد الوسائل لنشر التعليم العالي وتوسعه في المجتمع العراقي في إطار استراتيجية التربية والتعليم العالي في توسيع التعليم ، ويتم تشجيع هذا النوع من التعليم على الصعيد الحكومي استناداً الى فلسفة تنطلق من مبدأ التكامل بين التعليم الحكومي والتعليم الاهلي واعتبار الأخير أحد الروافد المتممة أو المكملة للتعليم الجامعي الحكومي. ويمكن إيجاز أهم مزايا التعليم الجامعي الاهلي في العراق احمد باهض تقي، هدى زويرالدعوي، 2007، ص76):

1. توسع فرص التعليم الجامعي لجميع طالبه في التخصصات العلمية التي يرغبون بها دون تحميل الدولة أعباءً مالية.

2- تتمتع الجامعة الاهلية في العادة بحرية اكبر في التصرف في شؤونها العلمية والادارية مقارنة بالجامعة الحكومية.

3- يتيح التعليم الاهلي حرية اكبر باختيار الكليات والتخصصات العلمية طبقاً لرغبات الطلبة المتقدمين للدراسة في الجامعات الاهلية وعلى ضوء احتياجاتها، أي ارتباط هذا النمط من التعليم ارتباطاً حقيقياً بحاجة المجتمع.

4- لا تعاني الجامعات الأهلية غالباً من مشكلة البطالة المقنعة من جهة، أذ إنها تعتمد في الغالب على هياكل إدارية مرنة تؤمن كفاءة أداء عالية لجميع منتسبيها، وبخلافه تتخذ جميع الاجراءات اللازمة بحق الافراد الذين لا يرتقي أدائهم إلى المستوى المطلوب من الناحية الادارية والعلمية ومن

جهة اخرى فهي تساعد على التقليل من البطالة عبر طلبها على الكوادر الادارية والفنية والتدريسية كموظفين لديها.

5- ان وجود الجامعات الاهلية يحد من هجرة الكفاءات العلمية واساتذة الجامعات الى خارج العراق بسبب التوسع في سوق العمل وازدياد فرص العمل مع ما يرافق ذلك من تحسين الوضع الاقتصادي لأعضاء هيئة التدريس.

6- يعتبر التعليم الجامعي الاهلي نظام تعليمي رديف ومنافس قوي للتعليم الحكومي يمكن أن يساهم بتطوير التعليم العالي ويمكن ان تكون بعض الجامعات الاهلية مراكز علمية للجودة والتميز العلمي كما هو الحال في العديد من بلدان العالم المتقدمة، إذا ما احسن الاشراف على تأمين مصادر تمويلها بصورة جيدة (داخل حسن جريو، 2004، ص18).

أهداف التعليم الجامعي الاهلي في العراق،

لقد حددت المادة الثانية من الفصل الاول من قانون الجامعات والكليات الاهلية رقم 13 لسنة 1996 أهداف الجامعة أو الكلية الاهلية وذلك "بالإسهام في إحداث تطورات كمية ونوعية في الحركة العلمية والثقافية والتربوية، وفي البحث العلمي بمختلف نواحي المعرفة النظرية والتطبيقية مستنيرة بالتراث العربي والاسلامي والتربية الوطنية والقومية الاصيلية، وتلتزم بالخط الوطني المستند الى وحدة الشعب..." وقد ألفت هذه المادة مسؤولية كبيرة على الكليات الاهلية، ومعنى هذا ان الكليات الاهلية يمكن أن لا تكون رديفاً للكليات الرسمية وحسب وإنما تكون قدوة وحافزاً لها، أما في قانون التعليم العالي الاهلي رقم 25 لسنة 2016 فكان الهدف كما ورد في المادة الثانية من الفصل الاول هو:

1 - توفير الفرص الدراسية الجامعية الاولى والعليا (النظرية والتطبيقية) لغرض الاسهام في إحداث تغييرات كمية ونوعية في الحركة العلمية والثقافية والتربوية في المجتمع العراقي.

2- نشر المعرفة في العراق وتطويرها.

3 - القيام بالبحث العلمي وتشجيعه وتطوير المنهج العلمي وتنمية الشعور بالانتماء الوطني وروح المسؤولية والالتزام بالخط الوطني المستند الى وحدة الشعب والوطن.

المبحث الثاني، - الأهمية النسبية للتعليم الجامعي الاهلي مقارنة بالتعليم الجامعي

الحكومي في محافظة بغداد.

إن للتعليم الجامعي الاهلي أهمية كبيرة في العملية التعليمية، تطور هذا النوع من خلال مساهمته في إستيعاب الأعداد المتزايدة من الطلبة من الذين لم تستطع الجامعات الحكومية استيعابهم وأن مقدار التعليم يكون منوطاً باهتمام الجهة المسؤولة عنه، التي تضع التشريعات القانونية والضوابط العلمية التي تحدد حجمه و مساره (عمر فاضل القيسي، 2016، ص81). ويمكن توضيح الاهتمام به في العراق والتطور الكمي للتعليم الجامعي الاهلي من خلال بيانات الجدول (1).

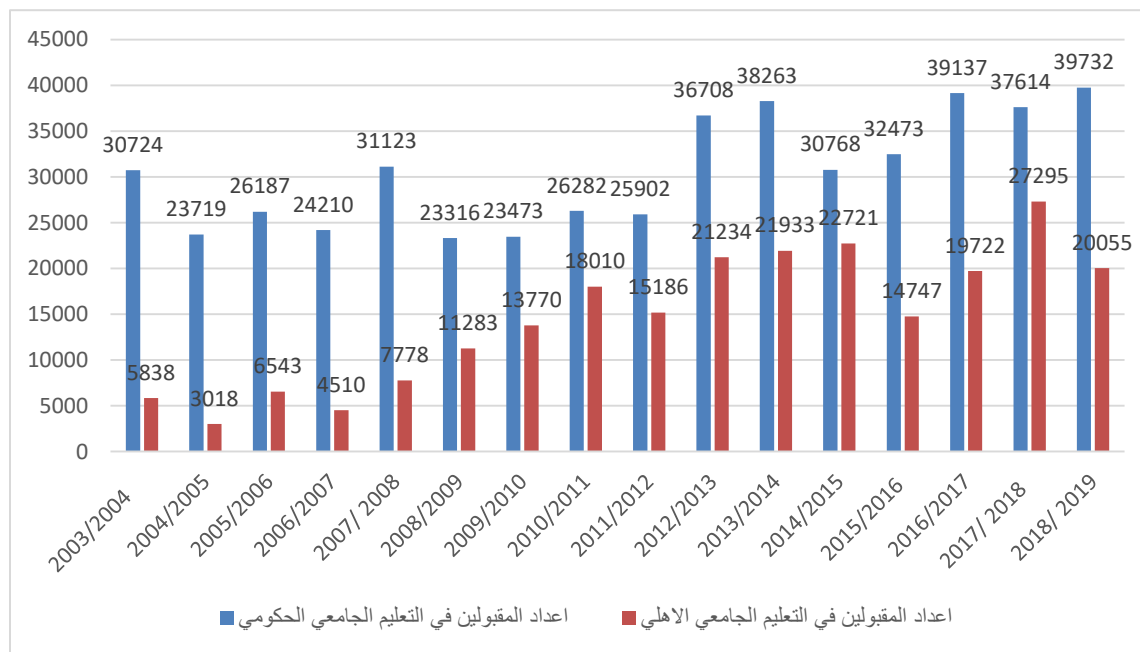
جدول (1) اعداد الطلبة المقبولين في التعليم الجامعي الحكومي والاهلي في محافظة بغداد للأعوام الدراسية 2019/ 2018 – 2004/2003

السنة الدراسية	اعداد المقبولين في التعليم الجامعي الحكومي	اعداد المقبولين في التعليم الجامعي الاهلي	نسبة القبول الاهلي الى القبول الحكومي % في التعليم
2004/2003	30724	5838	19.00
2005/2004	23719	3018	12.72
2006/2005	26187	6543	24.98
2007/2006	24210	4510	18.62
2008 /2007	31123	7778	24.99
2009/2008	23316	11283	48.39
2010/2009	23473	13770	58.66
2011/2010	26282	18010	68.52
2012/2011	25902	15186	58.62
2013/2012	36708	21234	57.84
2014/2013	38263	21933	57.32
2015/2014	30768	22721	73.84
2016/2015	32473	14747	45.41
2017/2016	39137	19722	50.39
2018 /2017	37614	27295	72.32
2019 /2018	23973	20055	50.57

المصدر من اعداد الباحثين استنادا الى المصدر:

- جمهورية العراق، وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الإحصاء الاجتماعي والتربوي، المجموعة الإحصائية لسنوات متعددة .
- تم احتساب النسب من قبل الباحثة.

الشكل (1) أعداد الطلبة المقبولين في التعليم الجامعي الحكومي والاهلي في محافظة بغداد للأعوام (2018 - 2003)



من إعداد الباحثين بالاستناد الى بيانات جدول (1)

توضح بيانات الجدول (1) انه على الرغم من الأعداد المتزايدة سنوياً وبشكل متذبذب (ارتفاعاً وانخفاضاً) فان التعليم الجامعي الاهلي في محافظة بغداد يشكل نسباً متواضعة جداً مقارنةً بالتعليم الجامعي الحكومي. فقد بلغت مساهمة التعليم الجامعي الأهلي (بغداد) في العام (2003 / 2004) (19.00%) من التعليم الجامعي الحكومي في محافظة (بغداد)، ثم انخفضت إلى (12.72%) في العام (2004 / 2005) بسبب تغيير النظام وعدم استقرار الوضع السياسي في البلاد، وتعتبر هذه النسبة متواضعة جداً بالنسبة للتعليم الجامعي الحكومي، وذلك لأسباب عديدة أهمها:

1. إن هذا النوع من الاستثمار في التعليم يحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة.
 2. إن الاستثمار في التعليم الجامعي الأهلي يعد من الاستثمارات البطيئة في سرعة دوران رأس المال.
- أما العام (2006/2005) فقد شهد ارتفاعاً ملحوظاً عن المدة التي سبقتها. إذ وصلت نسبة التعليم الجامعي الأهلي إلى (24.98%) من التعليم الحكومي، ثم انخفضت نسبة التعليم الأهلي إلى التعليم الجامعي الحكومي في العام الدراسي (2007/2006) إلى (18.62%). وذلك بسبب الأوضاع السياسية وأحداث الصراع الطائفي، أما بعد ذلك فقد ازدادت نسبة التعليم الجامعي الاهلي من (48.39) إلى (73.84) % خلال للمدة (2009 – 2015)، ولكنها بسبب تداعيات داعش وسقوط ثلاثة محافظات عراقية تحت سيطرته انخفضت إلى (45.41 و 50.39) % في الاعوام 2015 و 2016، ولكن ما ان تحسن الوضع الأمني حتى ارتفعت إلى 72.32 % في العام الدراسي 2017، ولكنها انخفضت إلى (50.57%) من التعليم الجامعي الحكومي في عام (2018/2019).

- أهمية نسبة مقارنة أعداد الطلبة الموجودين في التعليم الجامعي الاهلي بأعداد الطلبة الموجودين في التعليم الجامعي الحكومي في محافظة بغداد

يشهد العراق تطوراً واضحاً في التعليم الجامعي في العراق، لم يكن في عدد الجامعات فقط، وإنما أيضاً في أعداد الطلبة. فضلاً عن تنامي الطلب على التعليم الجامعي من ناحية، وانخفاض الإنفاق الحكومي على التعليم العالي من ناحية أخرى، وإيضاً عدم قدرة المؤسسات الحكومية على استيعاب هذه الأعداد المتزايدة (التقرير الوطني للتنمية البشرية في العراق، 2014، ص 84)، وإن الجدول (2) سوف يعرض التطور والنسبة في أعداد الطلبة الموجودين في الكليات الحكومية والاهلية للأعوام الدراسية (2003-2018).

جدول (2) اعداد الطلبة الموجودين في التعليم الجامعي الحكومي والاهلي في محافظة (بغداد) للأعوام الدراسية 2004/2003 – 2019/2018

السنوات الدراسية	اعداد الطلبة الموجودين في التعليم الجامعي الحكومي	اعداد الطلبة الموجودين في التعليم الجامعي الاهلي	نسبة الطلبة الموجودين في التعليم الاهلي الى الحكومي %
2004-2003	123825	19398	15.66
2005-2004	117162	18117	15.46
2006-2005	117404	19254	16.39
2007-2006	111008	17604	15.85
2008-2007	110170	20204	18.33
2009-2008	113502	22579	19.89
2010-2009	78581	38280	48.71
2011-2010	117884	50607	42.92
2012-2011	117120	57735	49.29
2013-2012	119976	66036	55.04
2014-2013	136094	75588	55.54
2015-2014	137218	86230	62.84
2016-2015	138570	75622	54.57
2017-2016	134759	80424	59.67
2018-2017	133938	89570	66.87
2019-2018	138539	97837	70.62

المصدر من إعداد الباحثين استنادا الى المعلومات :

- جمهورية العراق، وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الإحصاء الاجتماعي والتربوي ، المجموعة الإحصائية السنوية، لسنوات متعددة.

يوضح الجدول (2) أن هناك تبايناً شديداً في أعداد الطلبة الموجودين في عام (2004/2003) كان عدد الطلبة الموجودين في الكليات الحكومية (123825) طالباً، لكن هذا العدد اخذ بالتصاعد شيئاً فشيئاً حتى وصل في العام (2019/2018) إلى (138539) طالباً، أما في الكليات الأهلية فلم يتجاوز (19398) طالباً إلى أن وصل عام (2019/2018) إلى (97837) أي ان نسبة الطلبة الموجودين في الكليات الأهلية الى الطلبة الموجودين في الكليات الحكومية ارتفعت من (15.66- 70.62) %.

- تحديات أعداد الخريجين لسوق العمل: إن نواتج الانظمة التعليمية في العراق حكومية كانت ام اهلية لا تستجيب على النحو المناسب لطلب سوق العمل وأصحاب المشروعات الصناعية لأن النظام التعليمي القائم لا يزود الطلاب بما يكفي من المهارات التي يطلبها أرباب العمل (الخاص والحكومي) إذ تزايد الايدي العاملة ذات المهارات العالية والفنية، وهذا يخفف الطلب على المتخرجين الشباب قليلي الخبرة والمهارة فيؤدي ذلك الى ارتفاع معدلات البطالة وهبوط عزيمة الشباب المتعلمين.

إن انخفاض نوعية التعليم والتدريب غير الملائم يزيد من صعوبة حصول الوافدين الجدد الى سوق العمل على العمل المنتج ونتيجة لذلك يسجل فائض في المعروض من المتعلمين الباحثين عن عمل من المفكرين الى الخبرة وفائض في الطلب على العمل من ذوي الخبرة العالية، ويمثل هذا الاتجاه تحدياً هيكلياً خطيراً" للحكومة والقطاع الخاص مما يتطلب المبادرة بتحسين التدريب الفني والمهني، فالحاجة القائمة الى تكثيف العمل من أجل تحسين نوعية التعلم وتزويد الطلبة بالمزيد من

المؤهلات الفنية ولاسيما مهارات تكنولوجيا المعلومات، ومن أهم أسباب تراكم الافواج الهائلة من الايدي العاملة للخريجين في العراق هي شدة الاعتماد على القطاع العام في خلق فرص العمل وضعف النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص، فضلاً عن عوامل تشمل الحروب وحالات الحصار الاقتصادي والاعتماد على الموارد الطبيعية (القطاع النفطي) والذي ادى الى ربط التنمية على نطاق واسع بتقلبات أسعار النفط وإيراداته الى شل الجهود التي تبذل من اجل التنويع الاقتصادي، وعلى أساس ذلك نجم عن محدودية التنويع تقليل فرص العمل وخاصة أمام الشباب حديثي التخرج، ويلاحظ أن العراق بسبب الظروف المستجدة والتغيرات والضرائب الاقتصادية حيث أداء السياسات الاقتصادية وانفلات السوق العراقية حيث التحررية التجارية بدون قيود ساهم في ظهور واستمرار البطالة، وتوقف العديد من المشاريع الحكومية وتعثرت اداء المشاريع العامة والخاصة عن العمل بسبب المنافسة الشديدة بين منتجاتها والمنتجات المستوردة سواء على مستوى الأسعار او الجودة بعد رفع القيود على السلع والمنتجات المستوردة (بيداء رزاق حسين، 2018، ص 233_234)، ومن اجل متابعة اعداد الخريجين في الجامعات العراقية، يمكن توضيح ذلك من خلال جدول (3).

جدول (3) اعداد الطلبة الخريجين في التعليم الجامعي الحكومي و الاهلي في محافظة(بغداد) للأعوام الدراسية 2004/2003 – 2019/2018

السنوات	اعداد الطلبة الخريجين من التعليم الجامعي الحكومي	اعداد الطلبة الخريجين من التعليم الجامعي الاهلي	نسبة الطلبة الخريجين الاهلي الى الحكومي %
2004 /2003	23355	3454	14.78
2005 /2004	24455	3954	16.16
2006 /2005	25314	3492	13.79
2007/2006	26356	3549	13.46
2008 /2007	19667	2478	12.59
2009 /2008	19090	4914	25.74
2010 /2009	17809	4688	26.32
2011 /2010	24365	6075	24.93
2012 /2011	23588	9355	39.65
2013 /2012	27492	11777	42.83
2014 /2013	31581	17387	55.05
2015 /2014	22218	14003	62.40
2016 /2015	26393	16966	63.02
2017 /2016	26481	18546	70.03
2018 /2017	24343	19867	81.61
2019 /2018	24896	15370	61.73

المصدر من اعداد الباحثين استنادا الى المعلومات :

- جمهورية العراق، وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء و تكنولوجيا المعلومات، مديرية الاحصاء الاجتماعي والتربوي، المجموعة الإحصائية السنوية، لسنوات متعددة.
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، دائرة التعليم الجامعي الاهلي لسنوات متعددة.
- تم احتساب النسب من قبل الباحثين.

إن بيانات الجدول(3) توضح التطور الكمي الذي يخص اعداد الخريجين في التعليم الجامعي الحكومي والاهلي في محافظة بغداد، إذ نلاحظ زيادة كبيرة تارةً بالارتفاع وتارةً أخرى بالانخفاض في اعداد

الطلبة المتخرجين من الجامعات الحكومية في العراق (محافظة بغداد)، ففي المدة من(2003. 2013) ازدادت أعداد الخريجين من(23355)الف طالباً الى (31581) الف طالباً (ذكور واث)، اما في المدة (2014-2018) فقد انخفضت اعداد الخريجين الى (24896) الف طالباً وذلك لأسباب عديدة، منها ما يتعلق بالعمليات العسكرية الخاصة بالحرب ضد داعش في عدة محافظات عراقية ومنها ما يتعلق بالتسرب الكبير من مقاعد الدراسة في الجامعات وفقدان الامل في الحصول على وظيفة سواء في القطاع العام او الخاص والحاجة الى توفير احتياجات المعيشة في ظل ظروف الحياة الصعبة، وعلى الرغم من ذلك وبسبب الزيادة في اعداد الطلبة نتيجةً للزيادة السكانية لم تعد الجامعات الحكومية قادرة على استيعاب الاعداد المتزايدة من الطلبة الراغبين بالالتحاق بالتعليم الجامعي، فقد قامت وزارة التعليم العالي بالموافقة على إنشاء عدد من الجامعات الاهلية لتلبية زيادة الطلب الحاصل في التعليم الجامعي، فازداد عدد الخريجين من التعليم الجامعي الاهلي خلال المدة من(2003-2018)من(3454) الى 19867الف طالباً (ذكور و اث) وبهذا تزايد المجاميع الكلية لأعداد الطلبة المتخرجين في الجامعات الحكومية والاهلية في محافظة بغداد.

عند مقارنة اعداد الخريجين من التعليم الحكومي والاهلي نجد هناك فجوة كبيرة جداً، ويمثل هذا التوسع في التعليم الجامعي العراقي في زيادة اعداد الخريجين تحدياً كبيراً امام سوق العمل، إذ فشل في توفير فرص العمل لهم، ودون حصول تحسينات في نوعية المهارات مما ادى الى تفاقم معدلات البطالة لاسيما بطالة الخريجين الذين اخذت اعدادهم بالتزايد مع مرور الزمن وبذلك سيكون سوق العمل ذاته مصدراً من مصادر استبعاد الشباب كما سيتحمل الاقتصاد والمجتمع كلف تبديد النفقات التعليمية التي مصدرها الثروة النفطية الناضبة وقد صنف الخريجون في العراق من ناحية قابليتهم للحصول على عمل الى ثلاث اصناف(داود عبد الجبار الحلو،2010،ص8):

- 1- الصنف الأول:- الخريجون الذين تلتزم مؤسسات الدولة بتعيينهم مركزياً لأنهم يمثلون حاجة فعلية لها كالاختصاصات الطبية .
 - 2- الصنف الثاني:- الخريجون الذين يمثلون جزءاً من حاجة الدولة والقطاع الخاص المستمرة كالاختصاصات الهندسية .
 - 3- الصنف الثالث:- الخريجون الذين لا تلتزم الدولة بتعيينهم لمحدودية الحاجة الى خدماتهم ويقع ضمن الشريحة معظم الخريجين العاطلين نتيجة لعدم امتلاكهم المؤهلات والخبرات التي تتفق واحتياجات سوق العمل الحقيقية، مما يضطر هؤلاء الى العمل في بعض النشاطات الهامشية في قطاعي الخدمات والتوزيع.
- ويُعدّ الصنف الثالث (خريجون لا تلتزم الدولة بتعيينهم) اغلبهم من خريجي تخصصات العلوم الانسانية والتي تشكل نسبة اعلى من خريجي التخصصات العلمية والتطبيقية في العراق(منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة،2013،ص7) الأمر الذي خلق عدم توازن بين حاجة سوق العمل من مخرجات الجهاز التعليمي مع حاجة النشاط الاقتصادي.

المبحث الثالث، مقترحات تطوير وإصلاح نظام التعليم الجامعي الأهلي في العراق

تقوم دائرة التعليم الجامعي الاهلي في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في العراق بضمان رصانة الجامعات والكليات الاهلية بالاستناد الى عدد من الأليات منها:

اولاً:- متابعة سير العملية التعليمية وانتظامها خلال العام الدراسي، من خلال القيام بالزيارات الميدانية للكليات والجامعات الاهلية، وتقديم التقارير بصدد حالات الضعف ومقترحات المعالجة ان وجدت.

ثانياً:- إجراء الامتحانات التنافسية لطلبة الجامعات والكليات الحكومية بالتنسيق مع الجامعات والكليات الاهلية.

ثالثاً:- العمل على إقامة مؤتمر علمي واحد على الأقل لكل جامعة او كلية سنوياً يتم تقييمه من قبل الوزارة.

رابعاً:- اعتماد استمارات خاصة بالاستحداث في التعليم الجامعي الاهلي، تتضمن المتطلبات الرئيسية على وفق القوانين النافذة، يتم ملؤها من قبل لجان متخصصة لعملية الاستحداث.

خامساً:- تصنيف الجامعات في التصنيف العالمي خلال مدة 3 سنوات وبخلاف ذلك يتم إعادة النظر بطلبات التوسع فيها ومراجعة واقع الجامعة او الكلية.

سادساً:- دراسة التوسع العمودي بالتعليم الجامعي الاهلي سواء للدراسات الاولى او الدراسات العليا(علي رزوقي، 2017، ص7).

سابعاً:- أن يكون لكل كلية او جامعة مجلس امناء مستقل من علماء وشخصيات عامة من ذوي الخبرة والاهتمام بالتعليم العالي، وخدمات الاستشارات العلمية واكاديميين من خارج الهيئة التدريسية للكلية، مهمته الاشراف على رسم السياسة العامة للكلية، وقرار الخطة السنوية واستراتيجية الكلية، وتقييم اداء الكلية، والموافقة على تعيين الاداريين والاكاديميين، والاجور التي تستوفيها الجامعة من الطلاب، ورواتب اعضاء هيئة التدريس، وعلى قبول المنح والهدايا المالية. ويعتبر مجلس الامناء جزءاً من مجالس وقيادات الجامعة والتي يجب ان تتضمن مجلس الكلية ومجلس تخطيط ومتابعة ومجلس لشؤون التعليم والطلاب. ولذا لا بد ان يكون للكليات والجامعات الاهلية مجلس اعلى للجامعات يتولى تخطيط السياسة العامة للتعليم الاهلي على اساس السياسة العامة للدولة ووفق استراتيجية الدولة للتربية والتعليم العالي.

ثامناً:- لا بد على الكلية الاهلية رسم اهدافها ورسالتها وسبل تحقيق تلك الاهداف، من خلال تخرج متخصصين وفنيين وخبراء يتمتعون بمهارات اتصال وادارة وعمل جماعي وقدرة على حل المشكلات. وللوزارة تشكيل هيئات على مستوى عالٍ لمراقبة اداء الكليات الاهلية والتزامها بتحقيق اهدافها.

تاسعاً:- لا بد ان تتوفر للكلية أو الجامعة بناية مؤهلة وفق المعايير المعمارية للجامعات ومؤسسات التعليم العالي؛ كشرط اساسي للموافقة على تأسيسها وللاعترااف بها، وفي حالة عدم وجود بنايات مؤهلة للتدريس الجامعي ولغرض تحقيق هذا الشرط يستوجب على الجامعة المقترحة انشاء بنايات جديدة خلال مرحلة الإعداد، وليس بعد المباشرة بقبول الطلبة.

عاشراً:- مهما كان عدد طالبي تأسيس الكلية او الجامعة ومهما كانت درجاتهم العلمية او عدد التدريسيين.

لا يتوجب منح ترخيصاً رسمياً طالماً لا يتوفر للكلية مجلس امناء وابنية ومرافق مطابقة للشروط المعمارية لأبنية التعليم العالي.

الحادي عشر:- وضع نظام سنوي للكلية والجامعات الاهلية للتعرف على مستوياتها العلمية والاكاديمية وفق الترتيب العالمي للجامعات.

اثني عشر:- لابد للكلية من تخصيص المبالغ المالية اللازمة لتفعيل سياسة ملائمة للتعاون العلمي مع الجامعات الاجنبية وتبادل الزيارات بين الاكاديميين (محمد طاقة الربيعي، 2014، ص 1_3).

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: الاستنتاجات

1. استوعب التعليم الجامعي الاهلي الفائض من الطلبة الذين لم يلتحقوا في الجامعات الحكومية وليس المتميز منهم، إذ كانت معدلات القبول في الأقسام العلمية والهندسية وحتى الإنسانية في الكليات المبحوثة تنسم بالانخفاض مقارنة بمثيلاتها في الكليات الحكومية.

2. عدم توجه التعليم الاهلي والمستثمرين نحو استحداث وفتح أو الاستثمار في معاهد فنية، تقنية متخصصة بتخريج كوادر وسيطة مؤهلة ومدرّبة تدريباً جيداً وهو ما يفتقد اليه سوق العمل في العراق.

3. شهد قطاع التعليم العالي في العراق تراجعاً في المستوى العلمي منذ ثمانينيات القرن الماضي ولغاية اليوم وذلك بسبب الحروب والحصار والاحتلال والعمليات الارهابية علاوة على ظاهرة الفساد الإداري والمالي التي طالت هذا القطاع.

ثانياً: التوصيات

1. ضرورة التزام دائرة القبول المركزي في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بقبول الأعداد المخططة والمرسلة من قبل الجامعات الاهلية وعدم إضافة أعداد إضافية؛ كون ذلك يؤدي إلى خلل في تطبيق معايير الجودة، وهذا ينعكس سلباً على كفاءة الخريج.

2. لابد من منح الكليات الاهلية بعض الاستقلالية في حرية اختيار المفردات والمناهج الدراسية بما يتناسب مع خصوصية الكليات والتطوير العلمي والنوعي وعدم تقيدها بالسياقات المعمول بها بالكليات الحكومية المناظرة.

3. ضرورة التوسع باتجاه فتح التخصصات العلمية والتطبيقية وإلغاء التخصصات التي يرفضها سوق العمل.

المصادر:

1. مي حموي عبد الله، الشمري، أهمية التعليم الجامعي الاهلي في العراق للمدة من (1989/1998 – 2007/2000) مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 28، 2011.

2. كاظم، غسان زكي، التنظيم القانوني للتعليم الجامعي الاهلي في العراق، رسالة ماجستير، جامعة بابل، 2001.

3- إبراهيم خليل العلاف، التعليم العالي الاهلي في العراق، التاريخ، الواقع، المستقبل، الحوار المتمدن، 2009. www.ahewar.org

4. نص إعلان وزارة التعليم العالي والبحث العلمي حول الكليات الاهلية المعترف بها، جريدة الزمان، 3 شباط، 2005.
5. قاسم تركي عواد، النظام القانوني للتعليم العالي في العراق الحكومي والاهلي، ط1، دار الكتب والوثائق، بغداد، 2009.
6. محمد طاقة، الربيعي، مسارات التعليم الاهلي في العراق للسنوات الخمس المقبلة (2010-2015)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، بغداد، 2010.
- 7- الدهشان، جمال علي، قراءات في اقتصاديات التعليم، جامعة المنوفية، كلية التربية، القاهرة، 2003.
8. طه، مصعب عبد السلام، وعد الله جار الله، التعليم الجامعي الاهلي تجربة وفاق، مجلة بحوث مستقبلية، كلية الحداثة الجامعة، العراق، الموصل، 2000، العدد 2.
- 9- عبد الناصر علك حافظ، حسين، وليد حسين، واقع تقييم أداء التدريسيين في الكليات الاهلية دراسة تحليله لعينه من الكليات الاهلية العراقية، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، 2012، العدد 25.
10. احمد باهض تقي، هدى زوير الدعي، الاستثمار في التعليم مدخل لدعم عملية التنمية الشاملة المستدامة مع اشارة خاصة للعراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، مجلد 2، 2007.
11. داخل حسن جربو، التعليم العالي في العراق وبعض متطلبات الاصلاح، مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد 51، العدد 1، 2004.
12. عمر فاضل حمد القيسي، تقويم كفاءة الاداء في التعليم الجامعي الاهلي ضمن استراتيجيات التعليم العالي في العراق بعض الكليات الاهلية للمدة (2011 . 2014)، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، 2016.
- 13- جمهورية العراق، وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الاحصاء الاجتماعي والتربوي، المجموعة الاحصائية لسنوات متعددة
14. التقرير الوطني للتنمية البشرية في العراق، الطبعة الأولى، 2014 .
15. بيداء رزاق حسين، التباعد بين مخرجات التعليم وسوق العمل في الاقتصاد العراقي للمدة 2003 . 2015، مجلة الادارة والاقتصاد ، المجلد 7، العدد 28، 2018 .
- 16- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، دائرة التعليم الجامعي الاهلي، شعبة بيانات الطلبة، 2019/2020
- 17- داود عبد الجبار الحلو، دور السياسة المالية في الاستثمار في التعليم، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، 2010.
- 18- منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، التعليم العالي والتنمية في العراق الواقع والتحديات والافاق، مكتب اليونسكو العراق، 2013.
19. علي رزوقي، التعليم الجامعي الاهلي الواقع والافاق، المؤتمر الوطني للتعليم الجامعي الاهلي، دور التعليم الجامعي الاهلي في تحقيق رؤية وطنية وفق حاجات بناء التنمية البشرية، بغداد، 2017.
- 20- الربيعي، محمد طاقة، كيف يمكن انقاذ التعليم الاهلي من مازقه؟ شبكة اقتصاديين العراقيين، 2014، ص3.21. <http://21iraqieconomists.net/ar/2014/07/>